

التكوين الثقافي والاجتماعى لقضاة البصرة فى العصر العباسى الثانى (٢٤٧-٣٣٤هـ/٨٦١-٩٤٥م)

د . حسين الكساسبة*

ملخص

تتناول هذه الدراسة حياة قضاة البصرة وصفاتهم الخلقية ومؤهلاتهم العلمية، وسلطة تعيينهم، وعلاقتهم بالخلفاء العباسيين، مع التركيز على أصولهم بين عرب أو عجم وأنسابهم القبلية التى انحدروا منها، وخلفياتهم العائلية التى انتسبوا إليها، وكذلك مذاهبهم التى اقتدوا بها. تولى قضاء البصرة فى العصر العباسى الثانى (٢٤٧ - ٣٣٤هـ) سبعة وعشرون قاضياً، اتصفوا جميعاً بالإسلام والحرية والذكورة وسلامة الحواس، وتفاوتوا بالعدالة والعلم بالأحكام الشرعية. إذا لم تشر المصادر التاريخية إلى قضاة من غير المسلمين تولوا قضاء البصرة فى هذه الفترة (٢٤٧ - ٣٣٤هـ/ ٨٦١ - ٩٤٥م) ولم يخرج القضاء من الرجال إلى النساء ولا من الأحرار إلى العبيد، أى أن جميع قضاة البصرة كانوا ذكوراً أحراراً سلمي الأعضاء والحواس. كذلك تمتع قضاة البصرة فى العصر العباسى الثانى بصفات عالية ومؤهلات رفيعة، وكان أكثرهم على ثقافة عميقة، ومعرفة واسعة بعلوم اللغة العربية وآدابها، والتاريخ والأنساب وعلوم الدين الإسلامى من فقه وحديث، إذا بلغ عدد قضاة البصرة الفقهاء سبعة قضاة، وكانوا محدثين فى الوقت نفسه. كان منصب القضاء من المناصب الحكومية المهمة فى الولاية وكان القاضى تابعاً للخليفة يتم تعيينه من قبله بحكم باسمه ويتلقى أوامره منه ولا سلطة لغيره عليه. فكان الخليفة هو الذى يعين قضاة البصرة ونادراً ما تولى عن هذا الحق، وكان قضاة البصرة ينتمون إلى مذاهب مختلفة كالمذهب المالكي والمذهب الحنفي والمذهب الشافعي، وكان بعضهم من الشيعة، وهذا ما يؤكد أن الدولة العباسية لم تعتنق مذهباً معيناً وفرضته على القضاة بل كان القاضى يحكم وفق المذهب الذى ينتمى إليه، وكان نصف قضاة البصرة من العرب ينتمى أكثرهم إلى قبيلة قريش، كتيم وهاشم وأمّية، وكان النصف الآخر من الأعاجم، وهذا العدد يشير إلى تزايد انتساب الموالى إلى منصب القضاء فى البصرة بشكل خاص والدولة العباسية بشكل عام.

* (قسم التاريخ - جامعة مؤتة / الأردن).

The cultural and social formation of the Judges of Basra in the second Abassid peroid

Abstract

This study deals with the life of Basra's judges, their characters, their qualifications, their appointment authority and their relation with Abbasid caliphs as well. It also focuses on their origins. Arabs or non-Arabs and their tribal and family background as well as their doctrines. There were twenty-seven judges appointed to the Basra's office in the second Abbasid period. All of them were Muslims, freemen, males and fit. But they were not of the same knowledge on the Islamic law. Most of Basra judges had deep knowledge on Arabic language, history, genealogy, and religious sciences especially jurisprudence and traditions (Hadith). The Abbasid caliphs usually appointed the Basra judges and the caliph insisted on this policy. The Basra's judges belonged to many different doctrines, such as Malki, Hanafi and Shafi's doctrines. Some of them belonged to shi's sect. This means the Abbasid State did not impose the judges to pass a judgment according to a particular doctrine. The judges judged in conformity with their doctrine. Finally, some (mawali), but the majority descended from Famous Arab tribes.

يعد القضاء من المؤسسات الإدارية التى حظيت بأهمية كبيرة فى المجتمعات كلها على مر العصور، وذلك لأهمية تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع. فالعدالة هى المعيار الأساس الذى يحكم الناس بموجبه على صلاح الحكم و صلاحية الحاكم، فخير الحكام هو الحاكم العادل المنصف، وأحسن ما يخلد ذكر الحاكم الصالح هو إيراد الأخبار التى تظهر حرصه على تطبيق العدالة^(١)، وقد أولى الإسلام أهمية كبيرة، فقد وردت آيات متعددة فى القرآن الكريم عن العدل والعدالة والحض عليها والتمسك بها ومعاملة الناس بها. قال تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانة إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً﴾^(٢)؛ ﴿أن الله يأمركم بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون﴾^(٣)؛ ﴿و ضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شئ وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم﴾^(٤)؛ ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تباغى حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحو بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين﴾^(٥)؛ ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تدايتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب العدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذى عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئاً فإن كان الذى عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل ليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا ولا تساموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شئ عليم﴾^(٦)، ولا ريب فى أن تطبيق العدالة والحكم بين الناس،، يتطلب نظاماً قضائياً يتناسب مع أهمية هذه المؤسسة.

وقد كان لقضاة البصرة دور مهم فى خدمة المؤسسة القضائية فى العصر العباسى، وهذه الدراسة تتناول حياة قضاة وصفاتهم الخلقية ومؤهلاتهم العلمية، وسلطة تعينهم، وعلاقتهم بالخلفاء العباسيين، مع التركيز على أصولهم العربية أو الأعجمية وأنسابهم القبلية التى انحدروا منها، وخلفياتهم العائلية التى انتسبوا إليها،

وكذلك مذهبهم التي اقتدوا بها. وتهدف الدراسة إلى إبراز دور هذه المؤسسة في العصر العباسي، وما يتعلق بشيء من القضاء من الناحية الإدارية التي تبين جانباً من الحياة الاجتماعية في ذلك العصر.

صفات القضاة

من الناحية النظرية بين الفقهاء بعض الصفات التي يتحلى بها القضاة؛ وهي الإسلام، والحرية، والذكورة، والتكليف، والعدالة، والبصر، والسمع، والنطق، والكتابة^(٧)، والعلم بالأحكام الشرعية^(٨). ولمعرفة مدى انطباق هذه الصفات أو بعضها على قضاة البصر، لابد من دراسة تراجم هؤلاء القضاة التي قد تساعد في معرفة مدى التوافق بين الصفات الإسلامية للقاضي والواقع الذي كان سائداً في العصر العباسي الثاني.

تولى قضاء البصرة في العصر العباسي الثاني (٢٤٧ - ٣٣٤هـ) سبعة وعشرون قاضياً، اتصفوا جميعاً بالإسلام والحرية والذكورة وسلامة الحواس، وتفاوتوا في العدالة والعلم بالإحكام الشرعية؛ إذ لم تشر المصادر التاريخية إلى قضاة من غير المسلمين تولوا قضاء البصرة في هذه الفترة، أعنى العصر العباسي الثاني (٢٤٧ - ٣٣٤هـ / ٨٦١ - ٩٤٥م)، ولم يخرج القضاء من الرجال إلى النساء، ولا من الأحرار إلى العبيد، أي أن جميع قضاة البصرة كانوا ذكوراً أحراراً سليماً الأعضاء والحواس. ومن الأمثلة المذكورة نصاً أن القاضي محمد بن حماد (ت ٢٧٩هـ / ٨٩١م) كان شاباً عفيفاً سرياً^(٩)، أما القاضي محمد بن جعفر بن العباس^(١٠) (ت ٢٩٢هـ / ٩٠٧م) فيذكر أنه "عف وحسن أثره"^(١١). وكان القاضي يوسف بن يعقوب الأزدي رجلاً صالحاً عفيفاً خيراً^(١٢). واشتهر القاضي الأحوص بن المفضل (ت ٣٠٠هـ / ٩١٩م)^(١٣) بالعدة والصون^(١٤). وقد بان من القاضي عبد الله الخرقى من "عفته وتنزه نفسه، وارتفاعها عن الدنس ما تمكنت حاله من نفوس الناس، ورضى مكانه أهل الجلالة والخطر، ولم يتعلق عليه بشيء، وارتفعت عنه الكلفة، ولم يلحقه عتب في أيامه"^(١٥).

وكانت الكفاءة في القضاء من الصفات التي لازمت بعض قضاة البصرة. قال الخطيب البغدادي عن القاضي يوسف بن يعقوب: "حسن حكمه، واستقامت طريقته، وكثر الشاكر له،... حسن العلم بصناعة القضاء، شديد في الحكم، لا يراقب فيه أحداً، وكانت له هيبة ورياسة"^(١٦). وظهر من القاضي أحمد الخرقى رحلة وكفاية، وجدت أحكامه وقضاياه على طريق صالحه"^(١٧).

انصف بعض القضاة بالورع وسعة الأخلاق وكثرة الإحسان مثل القاضي إبراهيم النيمى (ت ٢٥٠هـ/١٦٤م)، والقاضى محمد بن عبد الله بن أبى الشوارب (ت ٣٠١هـ/٩٢٠م) الذى كان سرىا جميلا واسع الأخلاق كثير الإحسان قريبا من الناس^(١٨).

وتمتع بعض القضاة بالفصاحة؛ كالفضل بن الحباب الذى كان فصيحاً مفوهاً^(١٩)، ومحمد بن أحمد الذهلى وكان أيضاً مفوهاً حسن البديهة حاضر الحجة .. لا يملّه جلسه^(٢٠). ونال بعض القضاة تقدير الناس، منهم القاضي يوسف بن يعقوب الذى كثر شاكروه^(٢١)، وكان محمد بن عبد الله الشوارب قريبا من الناس^(٢٢)، وتمكنت حال القاضي أحمد بن عبد الله الخرقى "من نفوس الناس"^(٢٣) ووثق به الخليفة المتقى^(٢٤) (٣٢٩ - ٣٣٣هـ/ ٩٧٣ - ٩٧٧م).

وتتضح صورة قضاة البصرة وكفاءتهم ومعرفتهم بالإحكام الشرعية من خلال الحديث عن ثقافتهم ومؤهلاتهم.

ثقافة القضاة ومؤهلاتهم

تعددت ثقافة معظم قضاة البصرة وتتنوع معارفهم بين فقه وحديث وأدب وشعر وتاريخ، وقد اجتمع لبعض القضاة دراية فى علوم مختلفة؛ فهذا القاضي محمد بن حماد الذى كتب علماً كثيراً^(٢٥)، والقاضى يوسف بن يعقوب الذى سمع الحديث ودرس الفقه وكتب عنه الناس علماً كثيراً^(٢٦)، وكان القاضي الفضل بن الحباب (ت ٣٠٥هـ/٩٢١م) محدثاً مكثراً لرواية الأخبار^(٢٧)، والأشعار والآداب والأنساب، يكثر من استعمال السجع فى كلامه^(٢٨). قال عنه صاحب شذرات الذهب إنه كان إخبارياً عالماً^(٢٩). وكان للقاضى التستري حظ من علوم اللغة العربية^(٣٠)، وكان القاضي محمد بن أحمد الذهلى كثير الأخبار من أهل الأدب متقناً فى العلوم^(٣١)، وكان القاضي محمد بن عبد الواحد يقرض الشعر، وروى القاضي أبو أمية الأحوص بن المفضل عن أبيه كتاب التاريخ^(٣٢).

ولم تقتصر معارف القضاة على علوم اللغة العربية وآدابها والتاريخ والأنساب، بل كانت العلوم الدينية من أهم العلوم التى حرص القضاة على تحصيلها، ومن تفحص ثقافة القضاة تبين أن أكثر قضاة البصرة كانوا من المحدثين والفقهاء، فقد بلغ عدد القضاة المحدثين سبعة عشر قاضياً، كان من أبرزهم القاضي يوسف بن يعقوب^(٣٣). سمع يوسف الحديث عن نخبة من شيوخه كمسلم بن إبراهيم، ومحمد بن

أبى بكر المقدمى، وسليمان بن حرب، ومحمد بن كثير، وعمر بن مرزوق. وكان يوسف مسندا فاضلا حدث في بغداد و أخذ عنه الناس؛ كالقاضى أبى عمر السماك، وابن قانع وأبى بكر الشافعى وأبى محمد بم ماسى^(٣٤). وكان ليوسف مؤلفات فى الحديث؛ منها "فضائل أزواج الرسول (ص)"، و"مسند شعبة"، وكتاب "الصيام والدعاء والزكاة"^(٣٥). وثقه ابن الخطيب^(٣٦)، وقال عنه ابن كامل القاضى فى كتابه إنه "غير مطعون عليه فى الحديث"^(٣٧).

و من قضاة البصرة المحدثين شيخ القضاة أحمد بن عبد الله الذهلى (ت ٣٢٢ هـ/٩٣٨ م). كان الذهلى محدثا ثقة، أخذ الحديث عن يعقوب بن إبراهيم الدورقى ومحمد بن عبد الله المخرمى ومحمود بن خدّاش وعمران بن بكار وعن أبى الحسن الدارقطنى^(٣٨).

ومن القضاة المحدثين أيضا إبراهيم بن محمد التيمى (ت ٢٥٠ هـ/٨٦٤ م). كان محدثا فى سامراء، ثقة، روى الحديث عن سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وأبى القطان وآخرين^(٣٩).

ومنهم القاضى أحمد بن محمد بن سهل الرازى (ت ٢٩٢ هـ/٩١٧ م) الذى كان حافظا^(٤٠)، وكان القاضى أبو على الحسن بن على المعمرى (ت ٢٩٥ هـ/٩١١ م) محدثا طلب العلم فى البصرة والكوفة والشام ومصر، وكان من أوعية العلم حفظا وفهما، قال عنه الدارقطنى: صدوق وحافظ، وكان إماما فى جمع الحديث وتصنيفه^(٤١). ومن القضاة المحدثين أحمد بن الوزير بن سام أبو على^(٤٢)، وروى أبو أمية الأحوص بن الفضل (ت ٣٠٠ هـ/٩١٦ م) الحديث عن محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب، وكتب عنه شيئا من الحديث^(٤٣). قال عنه الدارقطنى: "ليس به بأس"، وكان يسأل القاضى أحمد بن كامل فى معانى بعض الأحاديث^(٤٤).

وكان القاضى الفضل بن الحباب محدثا ثقة^(٤٥)، من شيوخ أبى داود، وأبى زرعة، وهما من كبار المحدثين، وسمع من مسلم بن إبراهيم والوليد بن هشام القحذمى وسليمان بن حرب^(٤٦)، وروى عنه أبو عوانة فى صحيحه، وأبو بكر الصولى الذى قرأ عليه كتاب طبقات الشعراء^(٤٧). وكان القاضى أحمد بن موسى بن إسحاق الأنصارى (ت ٣٢٢ هـ/٩٣٨ م) ثقة^(٤٨).

ووصف القاضى أبو عبد الله التستري (ت ٣٤٥هـ/٩٦١م) بأنه واسع الرواية والحديث ملازماً للسنة، نافر من البدعة، له أحاديث فى المعتزلة. ومن مصنفاته "فضائل المدينة والحجة فيها" (٤٩). وكان محمد بن أحمد عبد الله الذهلى (ت ٣٦٥هـ/٩٨٧م) كثير الحديث والأخبار، واسع المذاكرة؛ حدث فى بغداد، وروى الحديث عن ثلثة من أعيان المحدثين (٥٠).

وكان الذهلى ثبّتا كثير السماع، من أهل القرآن والأدب، متقننا فى العلوم، من بيت علم وأدب (٥١). دخل مصر عام ٩٥٦/٣٤٠م وحدث فيها وتولى منصب القضاء عام ٩٦٤/٣٤٨م (٥٢).

ومن القضاة المحدثين أبو الحسن محمد بن عبد الواحد الهاشمى (٥٣)، والقاضى أبو محمد الحسين بن عمر بن محمد (٥٤)، ومحمد بن سليمان بن على المالكى (٥٥)، والقاضى محمد بن جعفر بن أحمد بن العباس (٥٦).

وروت المصادر أنه وجد قاضيان لم يكونا على مستوى من التعليم والثقافة؛ وهما القاضى الأصوص بن المفضل الذى كان قليل العلم، يخطئ، بليداً، لا يحسن الفقه (٥٧). وقيل عن القاضى أحمد بن عبد الله الخرقى: "لا خدمة له للعلم، ولا مجالسة لأهله" (٥٨).

إلى جانب الاهتمام بعلم الحديث أظهر بعض قضاة البصرة اهتماماً واضحاً بعلم الفقه، وكان منهم فقهاء بارزون، فكان القاضى محمد بن جعفر بن أحمد بن العباس فقيهاً سرياً عالماً متقننا (٥٩)، وكان القاضى أبو عبد الله التستري فقيهاً فى المدينة المنورة ومن شيوخه إبراهيم بن حماد (٦٠). ومنهم القاضى يوسف بن يعقوب (٦١)، وألف القاضى محمد بن أحمد الذهلى كتاباً فى الفقه أجاب فيه عن مسائل نختصر المزنّى على قول مالك بن أنس، كما اختصر تفاسير الجيانى والبلخى (٦٢). وصفه الفرغانى بأنه كان مسنداً فى الحديث فقيهاً ثقة أدبياً كاملاً (٦٣). ومن القضاة الفقهاء محمد بن عبد الله بن أبى الشوارب (ت ٣٠١هـ/٩١٧م) (٦٤)، ومحمد بن سليمان بن على المالكى (٦٥)، ومحمد بن حماد بن إسحاق (٦٦).

وهكذا بلغ عدد قضاة البصرة الفقهاء سبعة قضاة، وكانوا محدثين فى الوقت نفسه. ومن الملاحظ أن من بين قضاة البصرة الفقهاء قضاة برعوا أولاً فى الفقه واشتهروا بوصفهم فقهاء، اهتموا بالحديث فى المرتبة الثانية، وهناك قضاة برعوا فى الحديث أولاً ثم اهتموا بالفقه.

بمعنى أن من القضاة الفقهاء والمحدثين قضاة في الأصل فقهاء في المرتبة الأولى ثم اهتموا بالحديث، ومنهم قضاة محدثون في الأصل ثم اهتموا في الفقه.

والسؤال الذي يثار هنا: لماذا كثر القضاة المحدثون مقارنة مع عدد القضاة الفقهاء؟

يبدو أن لمدينة البصرة نفسها دورا في ذلك، فقد كانت البصرة من المراكز الثقافية والحضارية المهمة، التي زخرت بمجموعة من العلماء في شتى المجالات، فيبرز فيها مجموعة من ثقافة المحدثين الذين اهتموا بدراسة الحديث النبوي ونقله، وربما كان لذلك أثره في ثقافة القضاة في البصرة، لذلك لم يكن من المستغرب أن يظهر عدد كبير من القضاة المحدثين فيها.

وقبل الانتهاء من معارف القضاة نود الإشارة إلى أن هناك بعض القضاة الذين لم نجد معلومات في المصادر عن ثقافتهم ومعارفهم، لذلك من الصعب التنبؤ بمعارفهم والبت في ثقافتهم؛ وهؤلاء القضاة هم أحمد بن عبد الكريم الحوراني التيمي (ت ٢٥٠هـ/٨٦٨م)^(٦٧)، وعبد الرحمن بن محمد فيرج^(٦٨)، وإبراهيم بن المنذر الجارودي^(٦٩)، وسعيد بن محمد الصفار^(٧٠)، وعمر بن زاذان^(٧١)، ومحمد بن أسيد^(٧٢).

تعيين القضاة

كان القضاء في العصر العباسي الأول مؤسسة حكومية رسمية وكان اختيار من يتولاها من اختصاصات الخليفة بصرف النظر عن المؤثرات التي يخضع لها أو الاستشارات ولا آراء التي قد يسمعها عند اختيار أي قاضي^(٧٣). فالخليفة هو الذي يعين القضاة في الدولة ونادرا ما تولى عن هذا الحق، وأصبح القاضي بموجب ذلك قاضي أمير المؤمنين، يتلقى تعليماته منه ويستند إليه في أحكامه. والسؤال: من صاحب السلطة في تعيين قاضي البصرة في العصر العباسي الثاني؟ هل استمر الخليفة في ممارسة هذا الدور على الرغم من تدهور سلطته السياسية، أم هناك جهات أخرى نازعت هذا الحق؟ إن دراسة العلاقة بين الخليفة وقضاة البصرة في هذا العصر قد توضح ذلك وتجب عن هذا التساؤل.

عندما أراد الخليفة المتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧/٨٤٧ - ٨٦١م) تعيين قاض في البصرة قال لإبراهيم بن محمد التيمي إنني أريدك للقضاء، فوافق التيمي فولاه الخليفة ثم خلع عليه^(٧٤).

واستمر التيمي قاضيا حتى عزله الخليفة المنتصر سنة ٢٤٧هـ/٨٦١م، وأعاد الخليفة المستعين (٢٤٨ - ٢٥٢هـ/٨٦٢ - ٨٦٦م) وبقي قاضيا على البصرة حتى وفاته سنة ٢٥٠هـ^(٧٥). ثم قلد الخليفة المعتز (٢٥٢ - ٢٥٥هـ/٨٧٠ - ٨٧٣م) العباس بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب سنة ٢٥٢هـ/٨٧٠م، وربما أسهم في تعيينه وجود أخيه الحسن بن محمد في منصب قاضي القضاة وقتذاك وقوة علاقته بالخليفة المعتز. وأغلب الظن أنه بقي في منصبه حتى عام ٢٥٥هـ^(٧٦). ففي هذه السنة عين الخليفة المهدي (٢٥٥ - ٢٥٦هـ/٨٦٩ - ٨٧٠م) أحمد بن الوزير قاضيا لمدينة البصرة^(٧٧)، وعين الخليفة المعتمد (٢٥٦ - ٢٧٩هـ/٨٧٠ - ٨٩٤م) أحمد بن محمد بن محمد بن الرازي، واستبدل به الموفق عبد الرحمن بن محمد^(٧٨). ثم ولي الموفق محمد بن إسحاق^(٧٩)، وضم إليه عدة أعمال مثل قضاء عسكره، وقضاء واسط وكور دجلة، وفي حال مرافقته كان يستخلف على البصرة محمد بن أسيد وهو من البصرة^(٨٠).

وبعد وفاة القاضي محمد بن حماد في سنة ٢٧٦/٨٩١ قلد المعتمد مكانه ابن عمه يوسف بن يعقوب^(٨١)، ثم أقره الخليفة المعتمد (٢٧٩ - ٢٨٩/٨٩٤ - ٩٠٤) في منصبه.

استمر الخلفاء بعد المعتمد في الحفاظ على سياسة تعيين القضاة بانفسهم، ففي سنة ٢٩٩هـ تم تعيين محمد بن عبد الله بن أبي الشوارب في عهد الخليفة المقندر^(٨٢)، وتم تعيين أبي محمد الحسين بن عمر قاضيا للبصرة في عهد الخليفة الراضي (٣٢٢ - ٣٢٩/٩٣٨ - ٩٤٥) والمتقى^(٨٣)، وفي سنة ٣٢٩هـ عين الخليفة المتقى أحمد بن عبيد الخرقى قاضيا في البصرة^(٨٤)، وخلع عليه وقرأ عهده في جامع الرصافة^(٨٥). وكان المتقى يثق بقاضيه الخرقى ثقة تامة^(٨٦). وبقي الخرقى قاضيا في عهد الخليفة المستكفي (٣٣٣ - ٣٣٤هـ/٩٤٩ - ٩٥٠م)^(٨٧).

يتبين من الأمثلة السابقة أن الخليفة هو الذي كان يعين القاضي، باستثناء حالتين تم فيهما تعيين قاضي البصرة من قبل الوزير. فقد عين الوزير ابن الفرات صديقه أبا أمية الأحوص بن المفضل (ت ٣٠٠هـ/٩١٦م) قاضيا للبصرة في عهد الخليفة المقندر^(٨٨)، وعين الوزير ابن خاقان القاضي محمد بن عبد الله الشوارب (ت ٣٠١هـ/٩١٧م)^(٨٩) كذلك.

أسهم القضاة الذين أقاموا في بغداد في تعيين من يخلفهم في البصرة؛ مثل القاضى يوسف بن يعقوب الذى استخلف محمد بن جعفر بن أحمد بن العباس، وبعد وفاته استخلف مكانه إبراهيم بن المنذر الجارودى^(٩٠)، ثم استخلف الفضل بن الحبحاب^(٩١)، ثم أحمد الذهلى وبقي فى منصبه حتى عزل الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠هـ/٩١٢ - ٩٣٩م) القاضى يوسف بن يعقوب سنة ٢٩٦هـ/٩١٢م^(٩٢) وعين الخليفة المقتدر القاضى محمد بن عبد الله فاستخلف عمر بن زاذان^(٩٣). وعين القضاة أبو الحسين عمر بن محمد بن يوسف محمد بن أحمد الذهلى (ت ٣٦٧هـ/٩٧٧م) قاضيا للبصرة ومناطق أخرى^(٩٤).

جمع الخليفة لبعض قضاة البصرة عدة مناطق قضائية فى وقت واحد، فقد جمع لبعضهم قضاء البصرة وبغداد؛ مثل القاضى إبراهيم التيمى^(٩٥)، وتولى محمد بن حماد قضاء البصرة وواسط وكور دجلة وعسكر الموفق^(٩٦)، وجمع القاضى يوسف بن يعقوب قضاء البصرة وواسط وكور دجلة وطريق الفرات إلى الرقة^(٩٨). ويقيم الخطيب البغدادي فترة ولايته فيقول: "وكان سرىا جميلا واسع الأخلاق قريبا من الناس، ولم يكن له خشونة فاضطربت الأمور بنظره، ولبس عليه فى أكثر أحواله، وكانت أمور السلطان أيضا كلها قد اضطربت"^(٩٩).

وتقلد محمد بن أحمد الذهلى قضاء البصرة وواسط ودمشق ومصر^(١٠٠)، وتولى أحمد بن عبد الله الخرقى قضاء واسط والبصرة ومصر والمغرب^(١٠١). وتولى القاضى محمد الذهلى واسط والبصرة^(١٠٢) ودمشق والديار المصرية واستتاب على دمشق^(١٠٣).

ومن الجدير بالذكر أن بعض قضاة البصرة المتميزين ارتقوا إلى منصب قاضى القضاة فى بغداد مثل القاضى أحمد الخرقى^(١٠٤).

كان تعين القاضى من قبل الخليفة بداية العلاقة بين الأثنين، حيث كان الخلفة يقابل القاضى ويستشير به بشأن تعيينه. وقد أقام بعض القضاة فى العاصمة على مقربة من الخليفة، وقد مكنهم ذلك من توثيق العلاقة مع الخليفة وحاشيته. فعندما وافق القاضى إبراهيم التيمى على تولي القضاء اشترط على الخليفة المتوكل أن يدعو له لأن دعوة الإمام مستجابة. وكان التيمى يعد المتوكل أحد الخلفاء الذين أحيوا السنة^(١٠٥). وحرص القاضى محمد بن حماد على ملازمة الموفق ولى عهد

المعتمد أثناء الحرب مع الزنج، ويكلفه بمهام قضائية مختلفة^(١٠٦). وكانت علاقات القضاة من أسرة آل حماد حسنة مع الخلفاء، فقد عرف عن القاضي يوسف بن يعقوب صرامة في حكمه، فقد زجر أحد غلمان الخليفة المعتضد الذي رفض الانصياع لحاجب القاضي والالتزام بالحكم حتى يتم إصدار القرار في قضية ضده، وقال له: "انتوني بدلال النخس حتى أبيع هذا العبد، وأبعث بثمنه إلى الخليفة"، وعندما أخبر الغلام الخليفة بقول القاضي قال: والله لو باعك لأجزت بيعه..."^(١٠٧). وكان لهذا القاضي دور في منع ما جاء في كتاب الخليفة المعتضد بسبب معاوية على المنابر، وأقنع القاضي الخليفة بالعدول عن ذلك، لأن فيه إثارة للفتنة بين السنة والشيعة^(١٠٨). وعد تصرف القاضي يوسف من مآثر آل حماد، ونال شكر أهل السنة على ما قام به^(١٠٩). وقد تعرض القاضي يوسف بن يعقوب لنكبة الخليفة المقتدر بحجة تأمر القاضي على خلع الخليفة والمبايعة لعبد الله بن المعتز، فقبض المقتدر على القاضي وعلى ابنه أبي عمر، وعزلا عن القضاء سنة ٢٩٦هـ/٩١٢م^(١١٠). يذكر التتوخي أنه عندما فشلت المؤامرة سنة ٢٩٦هـ اعتقل القاضيان أحمد بن يعقوب ومحمد بن يوسف، وقد أصر القاضي الأول على عدم صلاحية الخليفة المقتدر للإمامة فقبض عليه وقطع رأسه^(١١١). واعترف القاضي الثاني بذنبه، وفسر تصرفه المعادي للخليفة، وأعلن توبته، فنجا من القتل^(١١٢).

غير أن مكانة آل حماد عادت من جديد، فقد عين الخليفة الراضى بعض أحفاد القاضي. يوسف بن يعقوب - أبناء قاضي قضاة بغداد أبي عمر محمد يوسف (ت ٣٢٨هـ/٩٤٤م) - وهما أبو نصر يوسف بن عمر على بغداد ثم قاضي القضاة، وأبو محمد الحسين بن عمر على البصرة^(١١٣).

لم تقتصر العلاقة بين الخليفة والقاضي على تعيين القاضي وحمايته، بل تعدى ذلك إلى تكليف القاضي ببعض الأعمال والمهام الرفيعة غير القضائية التي تؤكد أهمية قاضي البصرة. فقد عهد الخليفة المعتضد إلى القاضي يوسف بن يعقوب مهمة إعلام الناس بتأجيل الاحتفال بعيد النيروز المعتضدي، للترفيه على الناس والرفق بهم، وأمره أن يقرأ كتابه على الناس^(١١٤). وتولى هذا القاضي (يوسف بن يعقوب) النظر في المظالم، فقد أمر أن ينادى: من كانت له مظلمة فليحضر. وتقدم الإذن إلى صاحب الشرطة ألا يطلق أحدا من السجن إلا من رأى إطلاقه بعد أن تعرض عليه قصصهم^(١١٥). ونظر القاضي جعفر بن عبد الواحد

الهامشي في الرقاع التي تعرض عليه وتحتوي مظالم وحوائجهم^(١١٦). وكان القاضي يمثل مدينة البصرة في بعض المهام، وكان بترأس وفدا لمقابلة أمير البصرة، فقد قابل القاضي الفضل بن الحباب والى المدينة^(١١٧)، وربما قابل القاضي الوزير في العاصمة^(١١٨).

وكان الخليفة المتقي يثق ثقة تامة بقاضيه أحمد بن عبد الله الخرقى^(١١٩). فقد كلفه في مهام وساطة بينه وبين الأمير أبي الوفا المضفر^(١٢٠). وقام الخرقى بوساطة بين المتقي وأبي عبد الله البريدى^(١٢١). وكان القاضي الخرقى الوسيط بين الخليفة المتقي ومحمد بن طغج الإخشيد في الرقة في سنة ٩٤٩/٣٣١^(١٢٢)، كما أرسله في مهمة متشابهة لمقابلة توزون^(١٢٣). وكان الخرقى الخاطب لابن الخليفة المتقي من ابنة ناصر الدولة، والمشرف على عقد الزواج^(١٢٤). وأرسل أبو عبد الله البريدى الخليفة المتقي على يد القاضي الخرقى بحمل مال إليه قدره مائه وخمسون ألف دينار، فنصح القاضي الخليفة بدفعها حفاظا على نفسه^(١٢٥)، كما أرسل البريدى القاضي محمد بن أحمد الذهلي إلى المتقي في مهمة مماثلة^(١٢٦).

وتولى القاضي غسل الخليفة والصلاة عليه عند وفاته، فلما مات المعتضد تولى غسله القاضي أبو عمر محمد، وصلى عليه أبوه يوسف^(١٢٧). وقد وضع الطبرى ذلك فقال: وفي ربيع الآخر سنة ٢٨٩ "توفي المعتضد، فلما كان في صبيحتها أحضر دار السلطان يوسف بن يعقوب وأبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز وأبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب، وحضر الصلاة عليه الوزير القاسم بن عبيد الله بن سليمان وأبو خازم وأبو عمر والحرم والخاصة^(١٢٨)، كما غسل القاضي محمد بن عبد الواحد الخليفة الراضى وصلى عليه عند وفاته^(١٢٩).

وكلف بعض القضاة بأعمال عسكرية، فقد رافق القاضي محمد بن حماد الموفق ولى عهد المعتمد أثناء حربه مع الزنج، وقد عينه الموفق قاضيا على عسكر الزنج ومن يعود من الناس^(١٣٠)، وخرج القاضي عمر بن محمد بن يوسف إلى الموصل لمحاربة ابن حمدان وخلفه ابنه أبو نصر يوسف^(١٣١).

ونظر بعض القضاة في حكم توريث الأرحام، فقد أفتى يوسف بن يعقوب للمعتضد بإرجاع الزيادة الحاصلة في سهام المواريث إلى بيت المال، بينما اقترح قضاة آخرون ضرورة توزيعها على الأرحام من الأقارب فأخذ المعتضد بالرأى الأخير^(١٣٢).

أصول القضاة وأنسابهم

تحاشى الخلفاء العباسيون تولية القضاء رجالا من أفراد أسرهم، وقد قضت الأحوال السائدة فى بداية الدولة العباسية أن يولوا القضاء فى بغداد رجالا من أهل المدينة المنورة من الأنصار وقريش، وكذلك من الكوفة والبصرة، ولكنهم لم يتمسكوا بمبدأ قصر ولاية القضاء على العرب كما أن الحال فى العصر الأموى، بل استخدموا منذ أوائل عهدهم بعض الموالى. غير لأن عدد الموالى كان قليلا نسبيا إذا قورن بالقضاة العرب.

لا يمكن استنباط قاعدة عامة تفيد بها الخلفاء العباسيون فى اختيار قضاة البصرة، فدراسة أسمائهم وتراجمهم تبين أنهم كانوا متباينين فى معظم خصائصهم، فأصولهم متنوعة ترجع إلى مدن مختلفة وأسر متعددة، وفيهم من تولى القضاء فى البصرة لأول مرة، بجانب عدد ممن ولى القضاء فى مدن أخرى قبل توليه البصرة، كما أن عددا غير قليل منهم تولى قضاء البصرة ومدن أخرى فى الوقت نفسه، وبعضهم نقل إلى مدن أخرى بعد توليه القضاء فى البصرة.

من خلال دراسة أسماء القضاة وتراجمهم تم تحديد أصول أربعة وعشرين قاضيا من أصل سبعة وعشرين وتحديد أنسابهم، وهناك ثلاثة قضاة لم تصعنا المصادر فى معرفة أنسابهم؛ وهم: عبد الرحمن بن محمد الملقب بنيرج (١٣٣) ت ٢٧١هـ/٨١٠م^(١٣٤)، ومحمد بن جعفر بن أحمد^(١٣٥)، وأبو على محمد بن سليمان بن على البصرى^(١٣٦).

تعود أصول بعض القضاة الأربعة والعشرين إلى أصول أعجمية، وينحدر البعض الآخر من قبائل عربية؛ فقد برزت بعض الأسر العربية العريقة التى شغل أفراد منها منصب القضاء فى البصرة، ومن هذه الأسر العربية أسرة تيم القرشية التى ينتسب إليها كثر من الصحابة والتابعين، كالخليفة أبى بكر الصديق رضى الله عنه (١١ - ١٣هـ/٦٣٢ - ٦٣٤م) ومحمود بن المنكر بن عبد الله بن الهرير (ت ١٣٠هـ/٧٤٧م)^(١٣٧).

ومن قضاة البصرة الذين ينحدرون من قبيلة تيم العربية القاضى إبراهيم بن محمد النيمى (ت ٢٥٠هـ/٨٦٤م)^(١٣٨) والقاضى أحمد بن عبد الكريم الحورانى النيمى (ت ٢٥٠هـ/٨٦٤م)^(١٣٩). وتبدو صحة نسبة هؤلاء القضاة إلى هذه القبيلة

فى قول الشاعر :

بنوتهم رأيناهم لهم شأن من الشأن
ففى السلم أبو بكر وفى الشرك ابن جدعان
وقاضيا أبو إسحاق ما فيهم له شأن

ومن الأسر التى أنجبت رجالا تولوا القضاء فى الدولة العباسية أسرة آل أبى الشوارب، وهم أمويون من نسل سعيد بن العاص^(١٤١). ويتفق أغلب المصادر على أن اسم أبى الشوارب أطلق على محمد بن عبد الله بن أبى عثمان بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبى العيص؛ أحد بطون أمية بن عبد شمس^(١٤٢). فالأسرة أموية قرشية. ويشير الخطيب البغدادى إلى الماضى العريق لهذه الأسرة بقوله: "ولم يزل فى أهل هذا البيت إمارة، وقيادة، ورياسة، منهم عتاب الشوارب"^(١٤٣).

تولى القضاء من هذه الأسرة أربعة وعشرون قاضيا فى أماكن مختلفة من الدولة العباسية، أكثرهم ببغداد، وولى ثمانية منهم قضاء القضاء^(١٤٤)، ومن قضاة هذه الأسرة: محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب^(١٤٥)، والعباس بن محمد بن عبد الملك^(١٤٦)، وأقواه الحسن وعلى ثم أبناء على، وتولى الحسين قضاء سامرا للمتوكل والمنتصر والمستعين، ثم قاضى القضاء فى سامرا^(١٤٧) للمعتز^(١٤٨) والمهتدى، وبعد وفاة الحسن بن محمد سنة ٢٦١هـ/٨٧٥م أرسل الخليفة المعتمد وزيره عبد الله بن يحيى بن خاقان إلى على بن محمد فعزاه فى أخيه، وهناه بتولييه القضاء وكأنه ورث القضاء عن أخيه، ثم عين على قاضى قضاء سنة ٢٨٣هـ/٨٩٨م وفيها كانت وفاته^(١٤٩)، وبعد مرور تسع سنوات تقلد ابنه عبد الله بن على قضاء مدينة المنصور سنة ٢٩٢هـ فى عهد الخليفة المكتفى بالله، ثم كلفه الخليفة المقتدر القضاء فى الجانب الشرقى من بغداد والكرخ سنة ٢٩٦هـ، وظل فى منصبه حتى وفاته سنة ٣٠١هـ/٩١٧، وتقلد من هذه الأسرة الحسن بن عبد الله فى عهد الخليفة المقتدر قضاء مدينة المنصور سنة ٣١٦هـ/٩٣٢م وحتى سنة ٣٢٠هـ/٩٣٦م^(١٥٠)، وبعد وفاته فى سنة ٣٢٥هـ/٩٤١م بثمانى سنوات تقلد ابنه محمد بن الحسن قضاء مدينة المنصورة والشرقية سنة ٣٣٣هـ/٩٤٩م فى عهد المستكفى (٣٣٣ - ٣٣٤هـ/٩٤٩ - ٩٥٠م)^(١٥٢). ثم عزل سنة ٣٣٥هـ/٩٥١م وتقلد ابنه الثانى عبد الله بن الحسن القضاء ثم تولى منصب قاضى القضاء سنة ٣٥٠هـ/٩٣٥م، وهو آخر من تولى القضاء من هذه الأسرة^(١٥٣).

تولى قضاء البصرة من آل أبي الشوارب اثنان؛ هما: العباس بن عبد الملك في عهد المعتز بالله (٢٥٢ - ٢٥٥ هـ/٨٦٦ - ٨٦٩ م) في ٢٥٢ هـ/٨٦٦ م، ومحمد بن عبد الله بن علي بن أبي الشوارب (ت ٣٠١ هـ/٩١٧ م) في عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٢٦٢ هـ/٩١١ - ٩٣٦) (١٥٥).

وتولى القضاء في البصرة من أسرة بني هاشم القرشية التي ينتسب إلى هاشم بن عبد مناف (١٥٦) قاضيان؛ هما: أبو القاسم جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، وشقيقه أبو الحسن محمد بن عبد الواحد الهاشمي. (١٥٧)

وشارك أفراد من أسرة الذهلي المنحدرة من قبيلة نزار العربية في تولي القضاء في البصرة (١٥٨). ومن قضاتها شيخ القضاة (١٥٩) أحمد بن عبد الله الذهلي (ت ٣٢٢ هـ/٩٣٨) (١٦٠)، ثم ابنه محمد الذي كان يخلف والده في القضاء، وولى قضاء واسط ودمشق ثم مصر سنة ٣٤٨ هـ/٩٦٤ م (١٦١). وقد وصف القاضي عياض محمد بن أحمد الذهلي وبيته بأنه كان "فاضلاً بيته بيت جليل في الحديث والقضاء، وأنهم من "أهل البيوتات ببغداد" (١٦٢).

تقلد القضاء في البصرة قضاة من أصول عربية أخرى مثل أسرة غلاب القرشية التي ينتسب إليها القاضي أبو أمية الأحوص بن المفضل (ت ٣٠٠ هـ/٩١٦) (١٦٣) وقال ابن الأثير إن غلاب -بتشديد الألف - هو والد خالد بن غلاب البصري، وهو قرشي عينه الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) والياً على أصبهان، وهو جد الغلابيين في البصرة، وغلاب امرأة هي أم خالد بن الحارث بن أوس بن النابغة بن عتر بن حبيب بن وائلة بن دهمان بن نصر الذي هو جد الغلابيين في البصرة، وإليها ينسب القاضي البصري أبو أمية الأحوص بن المفضل (١٦٤).

ومن القضاة العرب في البصرة محمد بن أسيد، المنحدر من قبيلة أسد العربية. وأسد اسم لعدة قبائل هي: أسد بن عبد الغزي بن قصي من قریش وأسد بن خزيمة وأسد بن ربيعة بن نزار وأسد بن دودان، وفي قبيلة الأزد بطن يقال له بنو أسد، وتنسب إلى أسد بن شريك بن عمرو، لهم خطة في البصرة بينما لا يوجد خطة لبنى أسد بن خزيمة (١٦٥)، وربما ينسب إلى بنى أسد من قبيلة الأزد في البصرة القاضي محمد بن أسد لأنه من أهل البصرة، وفيها خطتهم التي ترجع أصولها إلى أسد بن شريك.

ومن قضاة البصرة أحمد بن إسحاق الأنصاري (ت ٣٢٢هـ/٩٣٨م)، وهو القاضي الوحيد الذي تقلد البصرة من الأنصار (١٦٦).

والأنصار من قبيلتي الأوس والخزرج، وهم الذين ناصرُوا الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا الاسم أطلق عليهم تمييزاً لهم عن المهاجرين (١٦٧). وكان للأنصار دور في تولى القضاء في العصر العباسي الأول خاصة في المدينة المنورة، وبغداد، والشام، والبصرة، ومصر (١٦٨).

وولى القضاء في البصرة الحسن بن علي بن شبيب، أبو علي المعمرى (ت ٢٩٥هـ/٩١١م) ويعود نسب المعمرى إلى أمه أم سفيان صاحب معمر بن راشد (١٦٩)، ولم يتول غيره قضاء البصرة من هذه الأسرة في الفترة.

ويتضح مما سبق أن القضاء في البصرة كانوا من أسر عربية مشهورة؛ مثل آل أبي الشوارب، وبنى هاشم، والذهلي، والتيمي، والأنصار، ونزار، وقد بلغ عدد قضاة البصرة من أصول عربية اثني عشر قاضياً، توزعوا على ثماني قبائل.

تكشف المصادر عن دور الموالى في ولاية منصب القضاء في البصرة، حيث تطالعنا بأسماء قضاة من أصول فارسية وقزوينية، وصلت إلى هذا المنصب. وكان بعض القضاة من أسر مشهورة، والقسم الآخر كانوا موالى لأسر عربية عريقة. ومن أسر الموالى: آل حماد بن زيد الأزدي، وهي أسرة تتحدر من أصول غير عربية تولت القضاء في بغداد والبصرة، من موالى جرير بن هذيم الجعدي الأزدي، وموطنهم البصرة (١٧٠)، وهم ينتسبون إلى حماد بن زيد (١٧١).

بلغ آل حماد مكانة علمية واجتماعية مرموقة - في القضاء والعلم والحياة - في العراق عموماً وفي البصرة على وجه الخصوص. يقول القاضي عياض: "كانت هذه البيعة على كثرة رجالها، وشهرة أعلامها من أجل بيوت العلم بالعراق، وأرفع مراتب السؤدد في الدين والدنيا، ومنهم أئمة الفقه ومشيخة الحديث والسنن، عدة كلهم جلة، ورجالهم سنة، وانتشر ذكركم في المشرق والمغرب... نحو ثلاثمائة عام من زمن جدهم الإمام حماد بن زيد وأخيه سعيد ومولدهما نحو المائة (١٧٢)". وقال عنهم الفرغاني: "لا يعلم أحد من أهل الدنيا بلغ ما بلغ آل حماد بن زيد... ولم يبلغ أحد مما تقدم من القضاة ما بلغوه من اتخاذ المنازل والضياع والكسوة والآلة، ونفاذ الأمر في جميع الآفاق" (١٧٣). ورفع ابن الطيب مؤدب الخليفة المعتضد من شأنهم

إذ قال: "حسبك أن لهم بتادريا ستمائة بستان، غير ما لهم بالبصرة وسائر النواحي، وكان فيهم على اتساع الدنيا رجال صدق وأئمة ورع وعلم وفضل".^(١٧٤)

تولى القضاء في العراق من آل حماد بن زيد عدة قضاة منهم: حماد بن إسحاق، وأخوه إسماعيل بن إسحاق^(١٧٥)، وابنه الحسن بن إسماعيل (ت ٣٠٩هـ)^(١٧٦). تولى حماد بن إسحاق القضاء، وبعد عزله تولى شقيقه إسماعيل بن إسحاق قضاء الجانب الغربي من بغداد سنة ٢٤٦هـ ثم أصبح قاضياً للقضاة، وكان ابنه الحسن بن إسماعيل قاضياً ومنداماً للخليفة المعتضد^(١٧٧). وكان الجد الثاني يعقوب بن إسماعيل بن حماد (ت ٢٤٦هـ) قاضياً على المدينة ثم فارس^(١٧٨)، وتقلد من أحفاد هذا الجد قضاة وصلوا إلى منصب قاضي القضاة مثل: محد بن يوسف بن يعقوب^(١٧٩)، وابنه عمر^(١٨٠)، وحفيده يوسف بن عمر^(١٨١) "وكان منصب قاضي القضاة حكراً على عائلة أو إرثاً من حقها يورث أباً عن جد"^(١٨٢).

تولى من آل حماد في البصرة في العصر العباسي الثاني (٢٤٧ - ٣٣٤هـ/ ٨٦١ - ٩٥٠م)، ثلاثة قضاة هم: محمد بن حماد بن إسحاق بن إسماعيل (ت ٢٧٦هـ/ ٨٩١م)^(١٨٣) ويوسف بن يعقوب بن حماد (ت ٢٩٧هـ/ ٩١٣م) لمدة عشرين سنة (٢٧٦ - ٢٩٦هـ/ ٨٨٩ - ٩٠٨م)^(١٨٤)، ثم أبو محمد الحسين بن عمر، وقد عينه الخليفة الراضي على القضاء على الرغم من أنه كان أصغر سناً من أخيه أبي نصر يوسف. وكان الحسين جميلاً، سليم الصدر، قريباً من الناس، يشبه أباه عمر في الصدارة والخلق، وبعد وفاة الراصي أقره الخليفة المتقي على قضاء مدينة المنصور حتى عام ٣٢٩هـ^(١٨٥)، ثم عزله. ويذكر الأصبهاني أن الحسين بن عمر قدم أصبهان سنة ٣٦٨م، وحدث بها، وتولى قضاء يزد بها، وتوفي بها بعد سنتين^(١٨٦).

و من قضاة الموالى في البصرة الفضل بن الحباب عمرو بن محمد بن شعيب بن صخر، ويكنى أبا خليفة^(١٨٧). وينسب ابن الأثير الفضل بن الحباب إلى قبيلة الجمحي العربية، وهي بطن من قريش^(١٨٨). وذكر ابن حزم جمع في حلف لعقة الدم القرشي. وجمع هو تيم بن عمرو بن هصيص بن كعب^(١٨٩)، أما الصلة بين القاضي الفضل بن الحباب والموالي وقبيلة الجمحي العربية، فتمثل في أن القاضي الفضل بن الحباب هو ابن أخت محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي البصري (ت ٢٣٢هـ/ ٨٤٦م) مولى قدامة بن مظعون الجمحي، وقدم محمد بن سلام الجمحي بغداد سنة ٢٢٢هـ/ ٨٣٦م^(١٩٠).

وينتمي القاضى إبراهيم بن المنذر الجارودى إلى أسرة الجارودى وأصولها من نيسابور، والجارود جد من نسب إليه: مثل أبى بكر محمد بن نضر الجارودى النيسابورى (ت ٢٩١هـ/٩٠٦) ^(١٩١) ويذكر ابن الأثير أن أعداد الجاروديين بالبصرة، ومنهم أبو الحسن محمد بن محمد بن عمرو... بن سليمان المنذر بن الجارود الجارودى البصرى، ومن ولد الجاروديين المعلى العبدى، حدث ببغداد عن محمد بن عبد الملك ابن أبى الشوارب وتوفى بعد ٣٢٠هـ/٩٣٦ ^(١٩٢).

وينسب القاضى سعيد الصفار (بفتح الصاد وتشديد الفاء) إلى جماعة فى أصبهان ونيسابور، اشتهرت ببيع الأوانى الصفارية ^(١٩٣)، ومن هنا جاءت تسميتها.

ومن الموالى القاضى أحمد بن محمد سهل الرازى، وتنسب أسرة الرازى إلى أصل فارسى من الرى ^(١٩٤)، ومن البلاد الشرقية أيضاً القاضى الأعجمى أحمد بن الوزير بن بسام أبو على (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨)، وهو أول قاضى ولى القضاء بأصبهان فى أيام المتوكل، وولى قضاء البصرة بعد عزل العباس بن أبى الشوارب الذى لتهم بالزندقة (ت سنة ٢٧٨هـ/٨٩٣م) ^(١٩٥)، أما ابن الوزير فتقلد القضاء فى سامرا للخليفة المستعين سنة ٢٥٠هـ/٨٦٤م، ثم قضاء البصرة للخليفة المهتدى (٢٥٥ - ٢٥٦هـ/٨٦٩ - ٨٧٠م)، وذلك سنة ٢٥٥هـ/٨٦٩ ^(١٩٦).

ومن بلاد تستر من كور الأهواز بخوزستان وينسب القاضى أبو عبد الله التسترى محمد بن أحمد (٣٤٥ تـهـ/٩٦١م) ^(١٩٧)، وكان الوزير على بن عيسى بن الجراح ^(١٩٨) قد أرسله إلى المدينة لتفقيه أهلها، وبعد عودة التسترى إلى بغداد، تولى قضاء البصرة مدة طويلة ^(١٩٩).

وارتفع شأن أسرة الخرقى (بكسر الخاء وفتح الراء) عندما قلد الخليفة المتقى لله (٣٢٩ - ٣٣٣هـ/٩٤٠ - ٩٤٤م) أحمد بن عبد الله الخرقى قضاء البصرة. وتنسب أسرة الخرقى إلى جماعة من التجار تقوم ببيع الخرق والثياب فى بغداد وأصفهان، وقد استقرت جماعة منهم فى بغداد، واستمرت فى تجارتها هذه، ومنهم أحمد الخرقى وأبوه وعمومته، وهم من وجوه التجار البزازين فى بغداد، ومن كبار العدول ^(٢٠٠)، وأصبح القاضى الخرقى يسمى "قاضى المتقى لله" ^(٢٠١).

ومن القضاة الموالى فى البصرة (٢٠٢) قانع بن مرزوق بن واثق الأموى مولاهم (٢٠٣)، وعمر بن زاذان من قروين، وينسب إلى أبى حفص عمر بن عبد الله بن زاذان القاضى الزاذانى القزوينى الكندى (٢٠٤). وهذان القاضيان: قانع وعمر من موالى القاضى الاموى محمد ابن عبد الله بن على بن محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب، وكان قد استخلفها الواحد تلو الآخر فى البصرة (٢٠٥).

بلغ عدد القضاة الأعاجم فى البصرة اثنى عشر قاضياً، يتوزعون على عشرة أصول مختلفة، ثمانية منها أعجمية هى الرازى، والوزير، والخرقى، والجارودى، والصفار، والتسترى، والزاذانى، والحمادى، والجمحى.

والجدير بالذكر أن عدد القضاة فى البصرة من أصول أعجمية يساوى عدد القضاة العرب، وهذا عدد كبير يشكل فيه الموالى النصف قياساً لعدد القضاة الموالى فى البصرة فى العصر العباسى الأول، فقد تولى البصرة قاض واحد مولى (٢٠٦) من أصل سبعة عشر، أى أن نسبة القضاة الأعاجم وصلت إلى ٥٠%، وهذا نسبة عالية تتم عن تزايد ملحوظ فى عدد القضاة الأعاجم فى البصرة وربما فى الدولة العباسية بعمامة.

مذاهب القضاة

انتشرت المذاهب الفقهية فى الأمصار بانتشار أتباعها، وكانت البصرة من المدن التى دخلتها المذاهب الفقهية. ولعل أهم وسيلة لنشر المذاهب فى البصرة كان عن طريق القضاة الذين تولوا القضاء فيها، حدث كانوا يقضون بمذهبهم وبه يفتون للناس، وقد يجلسون لتدريس الفقه، وأخذ الناس عنهم، ومن هذه المذاهب؛ المذهب الحنفى، والشافعى، والمالكى، أما المذهب الحنبلى فكان قليل الانتشار فى البصرة بسبب تأخره المذاهب الأخرى، وعدم وجود أتباع له من القضاة لنشره، وتشدد الحنابلة وكثرة خلافهم مع العامة (٢٠٧).

أشارت مصادر طبقات المالكية إلى أسماء القضاة فى البصرة من أتباع هذا المذهب، حيث اهتم القاضى عياض بحديثه عن سرّة آل حماد وقضائهم فى بغداد والبصرة مما يدل على أنهم من أتباع المذهب المالكى، ومنهم فى بغداد القاضى أبو الحسين عمر بن محمد الذى ألف كتاباً فى الرد من أنكر إجماع أهل المدينة، وهو نقض لكتاب الصيرفى، وله كتاب آخر سماه "الفرج بعد الشدة". وقد بلغ هذا القاضى مكانة علمية مرموقة فى الحديث واللغة والنحو. ويقول القاضى عياض

لأنه أفرد له كتاباً في وصفه ووصف أبيه محمد بن يوسف^(٢٠٨)، وكان القاضي إسماعيل بن إسحاق من أئمة الفقه على مذهب مالك بن أنس، ومشيخة الحديث، وأعلام القضاة^(٢٠٩)، وقد أوصى به الخليفة المعتضد قائلاً: "استوص بالشيخين الخيرين الفاضلين إسماعيل بن إسحاق الأزدي وموسى بن إسحاق خيراً فإنهما ممن إذا أراد الله بأهل الأرض سوءاً دفع عنهم بدعائهما"^(٢١٠).

بلغ عدد قضاة البصرة من أتباع المذهب المالكي سبعة جلهم من آل حماد؛ كالقاضي محمد بن حماد^(٢١١)، والقاضي يوسف بن يعقوب الذي حمدت مذاهبه^(٢١٢). ومنهم أحمد بن عبد الله الذهلي (ت ٣٢٢هـ/٩٣٨م)^(٢١٣)، وابنه أبو الطاهر محمد بن أحمد (ت ٣٦٧هـ/٩٧٧م) الذي "كان فقيهاً بمذهب مالك"^(٢١٤). وكان القاضي أبو عبد الله التستري (ت ٣٤٥هـ/٩١٦م) عالماً بالمذهب المالكي، شديد التعصب له. وقد قال القاضي عياض إن التستري وضع في مناقب المذهب المالكي عشرين جزءاً اطلع عليها عياض وانتقى منها الإمام مالك، "وقد أدخل جميع ما له منها من كلام صاحب الاستيعاب في جامعهم"، كما ألف التستري كتاباً في فضائل المدينة والحجة بها، وكان قبل توليه قضاء البصرة فقيهاً في المدينة^(٢١٥)، ومن القضاة المالكية أبو علي محمد بن سليمان بن علي المالكي البصري^(٢١٦). ومنهم محمد بن جعفر بن أحمد بن العباس^(٢١٧).

وقد قضاه البصرة من أتباع المذهب الحنفي محمد بن عبد الله بن أبي الشوارب (ت ٣٠١هـ/٩١٧م) الذي كان يعرف بالأخنف^(٢١٨). وذكر أن القاضي أحمد بن محمد الرازي (ت ٢٩٢هـ/٩٠٧م) كان يذهب مذاهب أهل العراق، وهو المذهب الحنفي^(٢١٩). ويعتقد أن العباس بن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب من قضاة المذهب الحنفي، لأن قضاة هذه الأسرة من أتباع هذا المذهب. ومن قضاة المذهب الشافعي المحدث والفقيه محمد بن عبد الواحد الهاشمي^(٢٢٠).

ولم يقتصر القضاء في البصرة على أتباع المذهب السني، بل شمل قضاة من الشيعة، ومنهم القاضي الفضل بن الحباب الجمحي (ت ٣٠٥هـ/٩٢١م)^(٢٢١) الذي كان دائم البكاء أثناء قراءته لأديوان عمران بن حطان^(٢٢٢).

وهكذا يمكن القول إن قضاة البصرة كانوا ينتمون إلى مذاهب مختلفة كالمالكية، والحنفية، والشافعية، ولم يقتصر الأمر على أهل السنة، بل تولى بعض القضاة الشيعة.

الخاتمة

خلاصة القول أن منصب القضاء كان من المناصب الحكومية المهمة في الولاية، وكان القاضي تابعاً للخليفة يتم تعيينه من قبله، يحكم باسمه ويتلقى أوامره منه ولا سلطة لغيره عليه.

كذلك تمتع قضاة البصرة في العصر العباسي الثاني بصفات عالية ومؤهلات رفيعة، وكان أكثرهم على ثقافة عميقة، ومعرفة واسعة بعلوم اللغة العربية وآدابها، والتاريخ والأنساب وعلوم الدين الإسلامي من فقه وحديث، فكان أكثر قضاة البصرة من المحدثين الثقافة، وهذا يتلائم مع وجود مدرسة الحديث الشريف في مدينة البصرة، ويتزامن مع نشاط المحدثين في بلورة علم الحديث ووضع قواعد لضبطه وتصنيفه. كما كان من قضاة البصرة فقهاء بارزون ينتمون إلى مذاهب مختلفة كالمذهب المالكي والمذهب الحنفي والمذهب الشافعي، وكان بعضهم من الشيعة، وهذا ما يؤكد أن الدولة العباسية لم تعتنق مذهباً معيناً تفرضه على القضاة، بل كان القاضي يحكم وفق المذهب الذي ينتمي إليه. وكان نصف قضاة البصرة من العرب ينتمي أكثرهم إلى قبيلة قريش، كتيمة وهاشم وأمّية، وكان النصف الآخر من الأعاجم، وهذا العدد يشير إلى تزايد تقلد الموالي منصب القضاة في البصرة بخاصة والدولة العباسية بعامّة، وهو المناصب الذي كان حكرًا على العرب في الدولة الأموية وقلّة من الموالي في العصر العباسي الأول.

ويبين البحث أن ثمة أعمالاً أخرى كان يتولاها القضاة إلى جانب عملهم الأصلي في القضاء، وهي أهمل كان يسندها إليهم الخلفاء، بسبب تقنّهم في القضاة، زيادة على مكانة القاضي عند الخليفة.

المراجع العربية:

- ١- صالح أحمد العلي، "قضاة بغداد في العصر العباسي" مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ١٨ السنة ١٩٦٩، ص ١٤٥.
- ٢- سورة النساء آية ٥٨.
- ٣- سورة النحل آية ٩٠.
- ٤- سورة النحل آية ٧٦.
- ٥- سورة الحجرات آية ٩.
- ٦- سورة البقرة آية ٢٨٢.
- ٧- إبراهيم بن عبد الله ابن أبي الدم: كتاب أدب القضاء، تحقيق: محمد بن عبد القادر عطا، دار الكتاب العلمية، بيروت ط ١، ١٩٨٧، ص ٣٣.
- ٨- علي بن محمد الماوردي: أدب القاضي، تحقيق: محي هلال السرحان، ببغداد، ١٩٧١، ج ١ ص ٦٣٦؛ الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: محمد حامد، القاهرة، ١٩٣٨، ص ٦٦؛ محمد بن الحسن أبو يعلى، الأحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد، بيروت، ١٩٨٣، ص ٤٥.
- ٩- أبو الفضل عياض بن موسى القاضي: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: أحمد بكير محمود، مكتبة الحياة - مكتبة الفكر، بيروت - طرابلس، ج ٣، ص ١٨٢.
- ١٠- عنه انظر: محمد بن خلف وكيع: أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج ٢ ص ١٨٠ - ١٨٢.
- ١١- القاضي عياض بن موسى: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ج ٣ تحقيق: أحمد بكير محمود، مكتبة الحياة - دار الفكر، بيروت - طرابلس، ج ٥ تحقيق محمد بشريفة، ج ٤ ص ٢٩٦.
- ١٢- أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج ١٤ ص ١٨٣؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤ ص ١٨٣.
- ١٣- عنه انظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٧ ص ٥١؛ عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٦هـ/١١٧٣م)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، مراجعة: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ج ١٢ ص ٣٠٠، ج ١٣ ص ١٣٤.
- ١٤- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٧ ص ٥١.
- ١٥- المصدر نفسه، ج ٤ ص ٢٣١ - ٢٣٢.
- ١٦- المصدر نفسه، ج ١٤ ص ٣١٠ - ٣١٤.
- ١٧- المصدر نفسه، ج ٤ ص ٢٣٢.

- ١٨- وصفه الخطيب البغدادي بأنه: "كان واسع الأخلاق قريبا من الناس، ولم يكن له خشونة" الخطيب البغدادي، تاريخ ج ٥ ص ٤٣٦؛ قارن شمس الدين بن طولون (ت ٩٥٣هـ/١٥٤٦م)، الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام، تحقيق: صلاح الدين المنجد، منشورات المجمع العلمي العربي، دمشق ١٩٦٥، ص ٣٣.
- ١٩- المحسن بن علي التتويحي (ت ٣٨٤هـ/٩٩٤م)، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر بيروت ١٩٧٣، ج ٢ ص ٢٧؛ شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام حوادث ٣٠١ - ٣١٠، تحقيق عبد السلام تدميري، دار الكتاب العربي ص ١٦٦.
- ٢٠- صلاح الدين أبيك الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: ديد رينج، نشر فرانز شتاينر، فيسبادن ١٩٧٤، ج ٣ ص ٣٤٥.
- ٢١- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢٤ ص ٣١٠.
- ٢٢- الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٣ ص ٣٤٥.
- ٢٣- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢٤ ص ٢٣٢.
- ٢٤- مؤلف مجهول، العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تحقيق عمر السعيد، دمشق ١٩٧٣، ج ٤ ق ٢ ص ٤٠٥.
- ٢٥- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢ ص ٢٧٢ - ؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣ ص ١٨٢.
- ٢٦- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٢٩٥.
- ٢٧- الذهبي، تاريخ، ص ١٦٦.
- ٢٨- صلاح الدين بن أبيك، نكت الهميان في نكت العميان، ضبط: أحمد زكي، المطبعة الجمالية، القاهرة ١٩١١، ص ٦٦.
- ٢٩- عبد الحى بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، داتر إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٢ ص ٢٤٦.
- ٣٠- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥ ص ٢٦٨.
- ٣١- محمد بن أحمد الداوودي (٩٤٥هـ/١٥٣٨م)، طبقات المفسرين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣، ج ٢ ص ٧٢.
- ٣٢- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ج ٧ ص ٥٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣ ص ١٣٤.
- ٣٣- أبن عسكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ١٤ ص ٥٣.
- ٣٤- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٢٩٥؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣ ص ١٠٣.
- ٣٥- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٢٩٦.
- ٣٦- المصدر نفسه، ج ٤ ص ٢٩٦.

- ٣٧- المصدر نفسه، ج ٤ ص ٢٩٦.
- ٣٨- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٤ ص ٢٢٩؛ الذهبي، تاريخ ص ١٠٠.
- ٣٩- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٦ ص ١٥٠ - ١٥١؛ ابن الجوزي المنتظم، ج ١٢ ص ٣٧.
- ٤٠- زكي، أخبار القضاة ج ٢ ص ١٨١.
- ٤١- ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣ ص ٧٥ - ٧٦.
- ٤٢- الأصبهاني، تاريخ أصبهان ج ١ ص ١١٤.
- ٤٣- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨٢.
- ٤٤- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٧ ص ٥٠ - ٥١.
- ٤٥- الذهبي، سير ج ١٤ ص ٨.
- ٤٦- الذهبي، تاريخ ص ١٦٦.
- ٤٧- الذهبي، سير ج ١٤ ص ٧ - ٩.
- ٤٨- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٥ ص ١٤٤؛ الذهبي، تاريخ ص ١٠٣.
- ٤٩- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥ ص ٢٦٩.
- ٥٠- المصدر نفسه، ج ٥ ص ٢٦٦؛ الداوودي (١٥٣٨/٩٤٥م)، طبقات، ج ٢ ص ٧٢.
- ٥١- الداوودي، طبقات، ج ٢ ص ٧٣.
- ٥٢- التتوخي، نشوار ج ٥ ص ١٧٧؛ الداوودي، طبقات، ج ٢ ص ٧٢.
- ٥٣- التتوخي، نشوار ج ١ ص ٩٢، ٢٢.
- ٥٤- الأصبهاني، تاريخ ج ١ ترجمة ٦١٣.
- ٥٥- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥ ص ٢٧٢.
- ٥٦- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨٢؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٢٩٦.
- ٥٧- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٧ ص ٥٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣ ص ١٣٤.
- ٥٨- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٤ ص ٢٣٢؛ العيون والحدائق ج ٤ ق ٢ ص ٤١٥، ٢٤٢، ٤٠٩، ٤٠٥، ٣٥٨.
- ٥٩- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨٢؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٢٩٦.
- ٦٠- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥ ص ٢٩٧.
- ٦١- درس الفقه وكان أكثر تفقها من عمه إسماعيل القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٢٩٦؛ الداوودي، طبقات، ج ٢ ص ٧٢.
- ٦٢- برهان الدين إبراهيم بن فرحون، البيج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت. ص ٣١٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٧ ص ٩٠.

- ٦٣- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥ ص ٢٩٧.
- ٦٤- العيون والحدائق، ج ١٥٣؛ الصولي، أخبار الرازي والمتقى، ص ٧٢؛ الصفدي، الوافي، ج ٣، ص ٣٤٥، ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٣٣.
- ٦٥- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥ ص ٢٧٢.
- ٦٦- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢ ص ٢٧٢ - ؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣ ص ١٨٢.
- ٦٧- ابن الأثير (ت ٦٣٠/١٢٣٢م)، الكامل في التاريخ، تحقيق يوسف الدقاق، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨، ج ٦ ص ١٦١.
- ٦٨- المصدر نفسه، ج ٢ ص ١٨١؛ الأثير ٦ ج ص ٣٤٤.
- ٦٩- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨٢؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٢٩٦؛ الذهبي، سير ١٣ ج ص ٥٤١.
- ٧٠- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨٢؛ التتوخي، نشوار ١ ج ص ٢٣٥.
- ٧١- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨٣.
- ٧٢- المصدر نفسه، ج ٢ ص ١٨٢.
- ٧٣- العلي، "قضاة بغداد في العصر العباسي"، ص ١٥٥.
- ٧٤- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٧٩؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٦ ص ١٥١.
- ٧٥- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢.
- ٧٦- علي غانم العبادي، "أل أبي الشوارب ودورهم في القضاء"، مؤتة للبحوث والدراسات، عدد ٧، مجلد ١٣، ١٩٩٨، ص ٥٢.
- ٧٧- يؤيد ذلك وكيع (ج ٢ ص ١٨١) عندما يورد اسم احمد بن الوزير بعد اسم العباس بن محمد .
- ٧٨- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢.
- ٧٩- المصدر نفسه، ج ٢ ص ١٨١.
- ٨٠- المصدر نفسه، ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٤ ص ٣٢٠.
- ٨١- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٤ ص ٣١٠.
- ٨٢- ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٢ ص ٣٠٠؛ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٣٣.
- ٨٣- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٢ ص ٢٦٢؛ العيون والحدائق ج ٤ ق ٢ ص ٤١١.
- ٨٤- أحمد بن محمد مسكويه، تجارب الأمم، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة د.ت، ج ٢ ص ١٦؛ العيون ج ٤ ق ١ ص ٤١١.
- ٨٥- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٤ ص ٢٣١؛ أبو بكر بن محمد الصولي (ت ٣٣٥هـ/٩٥٥م)، أخبار الرازي والمتاقي، نشره هيورث، ط ٣، دار المسيرة، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٢٦.

- ٨٦- العيون والحدائق ج ٤ ق ٢ ص ٤٠٥.
- ٨٧- العيون ج ٤ ق ١ ص ٤٤٢، ٤١١.
- ٨٨- هرب الوزير وأختبأ عند الأحوص وقال له إن عدت للوزارة ماذا تقلدني فقال ابن الفرات له: "ويحك لا يجيئك منك عامل ولا قائد ولا كاتب ولا صاحب شرطة، فأى شئ أقلدك؟ قال لا أدري، فقال له ابن الفرات: أقلدك القضاء، قال قد رضيت" انظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٧ ص ٥١؛ ابن الجوزي، المنظم، ج ١٣ ص ١٣٤.
- ٨٩- وكيع، أخبار القضاء، ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣.
- ٩٠- وكيع، أخبار القضاء ج ٢ ص ١٨٢.
- ٩١- وكيع أخبار القضاء، ج ٢ ص ١٨٢؛ الذهبي، سير ج ١٤ ص ٩.
- ٩٢- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٤ ص ٢٢٩.
- ٩٣- وكيع، أخبار القضاء، ج ٢ ص ١٨٣.
- ٩٤- التتوخي، نشوار ج ٥ ص ١٧٧.
- ٩٥- وكيع، أخبار القضاء، ج ٢ ص ١٨١؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٢ ص ٣٧.
- ٩٦- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٢٩٥ الجوزي ج ١٤ ص ٣٢٠.
- ٩٧- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣ ص ١٨٣.
- ٩٨- وكيع، أخبار القضاء، ج ٢ ص ١٨٣.
- ٩٩- الخطيب البغدادي، تاريخ ج ٥ ص ٤٣٦.
- ١٠٠- شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، العبر في خبر من غير، تحقيق أبو هاجر محمد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥، ج ٢ ص ١٢٦.
- ١٠١- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٤ ص ٢١٣.
- ١٠٢- الدواوي، طبقات، ج ٢ ص ٧٢.
- ١٠٣- الذهبي، العبر ج ٢ ص ١٢٦.
- ١٠٤- الذهبي، العبر ج ٢ ص ٤٧.
- ١٠٥- وكيع، أخبار القضاء، ج ٢ ص ١٨٠.
- ١٠٦- وكيع، أخبار القضاء، ج ٢ ص ١٨٠.
- ١٠٧- ابن كثير ج ١١ ص ١١٩.
- ١٠٨- الطبري، تاريخ ج ١٠ ص ٢٩٨؛ العيون والحدائق ج ٤ ق ١ ص ٨٨؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣ ص ١٨٥.
- ١٠٩- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٢٢٩.

- ١١٠- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣ ص ١٨٦، ج ٤ ص ٢٩٩.
- ١١١- التتوخي، الفرج ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٣: قارن مع ابن العماد الحنبلي (شذرات ج ٢ ص ٢٢٤) قال عن القاضي أبي المثنى أحمد بن يوسف "انه أحد من قام في خلع المقتدر تدينا وذبج صبرا وهو أول قاض قتل صبرا في الإسلام".
- ١١٢- التتوخي، الفرج ج ٢ ص ١٣٤.
- ١١٣- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥ ص ٢٦٢؛ العيون والحدائق ج ٤ ق ٢ ص ٤١١.
- ١١٤- انظر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دت، ج ١٠ ص ٣٩.
- ١١٥- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤ ص ٢٩٨.
- ١١٦- التتوخي، نشوار ج ٣ ص ١٢٥ - ١٢٧.
- ١١٧- الذهبي، تاريخ ص ١٦٧.
- ١١٨- التتوخي، نشوار ج ٢ ص ٢٧، ج ٣ ص ٢٩١ ج ٤ ص ١٥٣.
- ١١٩- العيوم والحدائق، ج ٤ ق ١ ص ٤٠٥.
- ١٢٠- الصولي، أخبار الراضي ص ٢٠٠ - ٢٧٨، ٢٠١ - ٢٧٩.
- ١٢١- أبو علي أحمد بن محمد مسكويه (٤٢١هـ/١٠٣٠م)، تجارب الأمم، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، دت. ج ٢ ص ١٦؛ العيون والحدائق، ج ٤ ق ١ ص ٣٥٨.
- ١٢٢- العيون والحدائق، ج ٤ ق ١ ص ٤٠٥، ٣٩٩.
- ١٢٣- المصدر نفسه، ج ٤ ق ١ ص ٤٠٥.
- ١٢٤- مسكويه ج ٢ ص ٣٧؛ العيون ج ٤ ق ١ ص ٣٧٩.
- ١٢٥- مسكويه ج ٢ ص ١٦.
- ١٢٦- الصولي، أخبار الراضي ص ٢٢٧، ٢٢٨ - ٢٧٩.
- ١٢٧- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣ ص ١٨٦؛ قارن الطبري، تاريخ ج ٥ ص ٦٣٨.
- ١٢٨- الطبري، تاريخ ج ٥ ص ٦٣٨.
- ١٢٩- ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٢ ص ٣٥.
- ١٣٠- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨٠.
- ١٣١- عياض، ج ٤ ص ٢٦٣.
- ١٣٢- الجوزي، حوادث سنة ٢٨٣؛ العبادي "آل أبي الشوارب" ص ٤٦.
- ١٣٣- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢، ص ١٨١.
- ١٣٤- ابن الأثير، الكامل، ج ٦، ص ٣٤٤.

١٣٥- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٨٢؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج٤، ص٢٩٦ - ٢٩٧.

١٣٦- القاضي عياض، ترتيب المدارك؛ قال عنه القاضي عياض "القاضي بها... يروى عن محمد بن عبد الملك، حدث عنه الدار قطنى..." ولكن لم يذكر تاريخ ولادته أو وفاته، وبالعودة إلى ترجمة الدار قطنى للتحقيق من أن القاضي أبو علي محمد بن سليمان كان ضمن حقبة الدراسة تبين أن أبا الحسن الدار قطنى وأسمه علي بن عمر ولد سنة ٣٠٥هـ/٩٢١م ونوفى سنة ٣٨٥هـ/٩٨٩م وله ثمانون سنة. وكان الدار قطنى قد رحل فى كهوله إلى الشام ومصر وسمع من القاضي محمد بن أحمد الذهلى أبو طاهر (ت ٣٦٧هـ/٩٧٧م) ولم أعثر على معلومات أخرى تثبت أو تنفى تولى أبى علي محمد قضاء البصرة (٢٤٧ - ٣٣٤هـ/٩٥٠م).

١٣٧- ابن الأثير الجزرى (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م)، الباب فى تهذيب الأنساب، دار صادر بيروت، ج ١ ص ٢٣٣. وسيشار إليه تالياً ابن الأثير، للباب.

١٣٨- وكيع، أخبار القضاة، ج٦، ص١٧٩ - ١٨٠؛ الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٦، ص ١٥٠.

١٣٩- ابن الأثير، الكامل، ج٦، ص ١٦١.

١٤٠- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٧٩ - ١٨٠.

١٤١- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى (ت ٢٧٦هـ/٨٩٥م) المعارف، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤٣؛ الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٥، ص١٧٩؛ ابن الجوزى، ج١٢، ص١٢، ص٣٧؛ ابن الأثير، للباب، ج١، ص٢١٣.

١٤٢- الخطيب البغدادى، تاريخ ج٢ ص٣٤٤، ابن حزم، جمهرة ١١٤؛ السمعانى، الأنساب ج٣ ص٦٥.

١٤٣- الخطيب البغدادى، تاريخ ج٧ ص٤١٠.

١٤٤- صالح العلى، "قضاة بغداد" ص١٥٩.

١٤٥- ابن الجوزى، المنتظم، ج١١، ص٢٠٧.

١٤٦- وكيع، أخبار القضاة، ج٢، ص١٨١.

١٤٧- ابن قتيبة، المعارف، ص٤٣.

١٤٨- ابن الجوزى، المنتظم، ج٥، ص٢٧.

١٤٩- التتوخى، نشوار، ج٤، ص١٣٣ - ١٣٤؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج٥، ص١٦٤ شبارو، القضاء، ص٨٣ - ٨٤.

١٥٠- ابن الجوزى، المنتظم، ج٦ ص٩٨، ١٢٥؛ ابن طولون، قضاة دمشق، ص٣٣.

١٥١- أبو محمد الحسن بن عبد الله بن علي بن محمد كان حسن السند، جميل الطريقة، يشبه أباه وجده فى الحكم والساد، بقى قاضياً حتى سنة ٣٢٠هـ عندما عزله المقتر، توفي سنة ٣٢٥هـ/٩٤١م انظر التتوخى، نشوار، ج٤ ص٢٠٠ ج٦ ص٥٩؛ الخطيب البغدادى، تاريخ بغداد، ج٧، ص٣٤٠؛ ابن الجوزى، المنتظم، ج٦، ص٢٩٠، شبارو القضاء، ص٨٥.

- ١٥٢- أبو الحسن محمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي الشوارب الأموي، كان واسع الأخلاق، كريماً، جواداً، طالباً للحديث، اتهم بالرشوة وصرف عن القضاء سنة ٣٣٥هـ/ ٩٥١م ثم توفي سنة ٣٨٩هـ، انظر: التنوخي، نشوار، ج ٤ ص ١٤٠ - ١٤٢؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٦، ص ٣٨٩؛ شبارو، القضاء، ص ٨٥ - ٨٦.
- ١٥٣- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٢ ص ٨٢؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٧ ص ١٦، ٢.
- ١٥٤- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢، ص ١٨١؛ الأصبهاني، تاريخ أصبهان، ج ١ ص، ترجمة ٣٢. وكان العبادي قد نفى مقاله وجود أية معلومات عن العباس في أي كتاب وكيع، لكن الباحث وجد معلومات عن هذا القاضي في كتاب تاريخ أصبهان السابق الذكر. انظر: العبادي، آل أبي الشوارب، ص ٥٢.
- ١٥٥- وكيع أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣؛ ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٣٣.
- ١٥٦- ابن قتيبة، المعارف، ص ٤٢ - ٤٣.
- ١٥٧- التنوخي، نشوار، ج ١ ص ٨٩، ج ٢، ص ١٥٧.
- ١٥٨- ابن قتيبة، المعارف، ص ٤٦، ٤٧؛ وذكر ابن الأثير بطوناً لقبيلة الذهلي التي تنسب إلى ذهل بن معاوية بن الحارث، وهي الذهلي بطن من كندة، ثم بطن آخر هو جعفي وينسب إلى ذهل بن الحارث بن ذهل بن حران بن جعفي، والذهلي ببطنها هذه غير قبيلة الذهلي بضم الذال وسكون الهاء. انظر: ابن الأثير، اللباب، ج ١ ص ٥٣٥، ٥٣٦.
- ١٥٩- خطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٤ ص ٢٢٩.
- ١٦٠- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨١.
- ١٦١- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥، ص ٢٩٧؛ الدودي، طبقات، ج ٢ ص ٧٢.
- ١٦٢- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥، ص ٢٩٧، ٢٩٥.
- ١٦٣- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٥٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ١٣٤، ابن الأثير، اللباب، ج ٢ ص ٣٩٥.
- ١٦٤- ابن الأثير، اللباب، ج ٢، ص ٣٩٥، الأصبهاني، تاريخ أصبهان ج ١، ترجمة ٦٥٦.
- ١٦٥- الأصبهاني، تاريخ، ج ١ ص ٥٢ - ٥٣.
- ١٦٦- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٥ ص ١٤٤؛ الذهبي، تاريخ ص ١٠٣.
- ١٦٧- ابن دريد ص ٤٣٩؛ القلقشندي، نهايه ص ٥٢؛ al, WI2 - "Ansar".
- ١٦٨- انظر مثلاً: أبو زرعة الدمشقي، ص ٩٩، ج ٢ ص ٢٠٧، ٢٠٥، الفوي، ج ٢ ص ٢٤٥؛ ابن طولون، قضاة دمشق ص ٢.
- ١٦٩- ويكنى أيضاً بابي القاسم، وفق عند مقابر البرماكة بباب البدوان، ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٣، ص ٧٥ - ٧٦ أما شيب فقد يكون الجد الثالث قاضياً، أما إذا كانت قبيلة، فبنو شبيب بطن من كندة. انظر: محمد أمين البغدادي السويدي، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، الطبقة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٨٦، ص ٢١٨، وقال ابن الأثير: سيبب بطن من بارك وهو سيبب بن عمرو بن عدى بن حارثة، اللباب، ج ٢، ص ١٨٤.

- ١٧٠- شبارو، القضاء، ص ٨٦ نقلاً: عن Massignon: Lapassion Tip 482؛ يذكر صاحب العيون والحدائق أن آل حماد موالى الجهاضم من الأزدي، ج ١٠٤، ص ١٠٢.
- ١٧١- ابن الأثير، اللباب، ج ١ ص ٣٨٤، ٣٨٣.
- ١٧٢- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.
- ١٧٣- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٤، ص ٢٧٧.
- ١٧٤- أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي الأندلسي (ت ٧٩٣هـ/ ١٣٩٠م)، تاريخ قضاة الأندلس، وسماه كتاب المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، المكتب التجارى للطباعة، بيروت، د. ت، ص ٣٣.
- ١٧٥- التتوخي، نشوار، ج ٦ ص ٢١؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج ٦ ص ٢٨٧؛ ج ٨ ص ١٥٩.
- ١٧٦- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣ ص ١٨١ - ٨٢؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٥، ص ١٥١.
- ١٧٧- التتوخي، نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٣٢٦.
- ١٧٨- شبارو، القضاء، ص ٨٨ نقلاً: عن Massignon: Lapassion Tip 482.
- ١٧٩- التتوخي، نشوار، ج ٥، ص ٢٠٩، النباهي، قضاة الأندلس، ص ٣٦.
- ١٨٠- التتوخي، نشوار، ج ٦ ص ١٨٠ - ١٨١، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٢٢٩ - ٢٣١.
- ١٨١- التتوخي، نشوار، ج ٧، ص ١٦ - ١٧؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٦، ص ٣٠٠ ج ٧، ص ٤٢ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٣٢٢، ج ٨، ص ٨١ - ٨٢.
- ١٨٢- شبارو، القضاء، ص ٩٠.
- ١٨٣- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢، ص ١٨٢؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٢٧٢ - ٢٧٣؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣، ص ١٨٢.
- ١٨٤- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣، ص ١٨٢ - ١٨٣، الحنبلي، شذرات، ج ٢ ص ٢٢٧.
- ١٨٥- التتوخي، نشوار، ج ٤، ص ٢٠٣ - ٢٠٤؛ ج ٥، ص ٧٤؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥، ص ٢٦٣.
- ١٨٦- الأصبهاني، تاريخ أصبهان، ج ١، ترجمة ٦١٣.
- ١٨٧- الذهبي، تاريخ الإسلام، ص ١٦٦؛ الصفي، نكت، ص ٢٢٦.
- ١٨٨- ابن الأثير، اللباب، ج ١، ص ٢٩١.
- ١٨٩- أبو محمد علي بن أحمد بن خزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، جمهرة أنساب العرب، ط ٣، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٣م، ص ١٥٨ - ١٥٩.
- ١٩٠- عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢هـ/ ١١٦٦م) الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنات، ج ٢، ص ٨٥.

- ١٩١- ابن الأثير، الباب، ج ١، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.
- ١٩٢- المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٠، أما الجارودية فهي فرقة زيدية تنسب إلى أبي الجارود.
- ١٩٤- المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٤٤.
- ١٩٤- المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨١.
- ١٩٥- الأصبهاني، تاريخ أصبهان، ج ١ ترجمة ٣٢.
- ١٩٦- وكيع، أخبار القضاء، ج ٢، ص ١٨١.
- ١٩٧- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥، ص ٢٦٩، ابن الأثير، للباب، ج ١ ص ٢١٦.
- ١٩٨- كان على الجراح قد عينه الخليفة المعتضد على ديوان المغرب بعد عزل ابن الفرات سنة ٢٨٦هـ ثم قلد الوزارة سنة ٣٠١هـ في عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠هـ) انظر: الطبري، تاريخ، ج ١٠، ص ٧٣، ١٧٤.
- ١٩٩- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥، ص ٢٦٩.
- ٢٠٠- عن نسب أسرة الخرقى أنظر: السمعاني، الأنساب، ج ٢، ص ٣٤٩؛ ابن الأثير للباب، ج ١، ص ٣٤٥، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٤ ص ٢٣١.
- ٢٠١- التتوخي، نشوار، ج ٤، ص ٢١٣.
- ٢٠٢- وكيع، أخبار القضاء، ج ٢، ص ١٨٣.
- ٢٠٣- لم نعثر على ترجمة للقاضي قانع، لكن وجدت ترجمة لابن قانع وهو أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مروق بن واثق الأموي، مولاهم، صاحب معجم الصحابة، ولد سنة ٢٦٥هـ وتوفي سنة ٣٥١هـ، انظر: الذهبي، سير، ج ١٥، ص ٥٢٦.
- ٢٠٤- ابن الأثير، للباب، ج ٢، ص ٥١.
- ٢٠٥- وكيع، أخبار القضاء، ج ٢، ص ١٨٣؛ الصفدي، الوافي، ج ٣، ص ٣٤٥.
- ٢٠٦- هو إسماعيل بن إسحاق، وكيع، أخبار القضاء، ج ٢ ص ١٦٧.
- ٢٠٧- أمين القضاة، مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري، دار ابن حزم، ص ٦٠ - ٦٧.
- ٢٠٨- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.
- ٢٠٩- النباهي، قضاة الأندلس، ص ٣٢.
- ٢١٠- المصدر نفسه، ص ٣٣.
- ٢١١- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٣، ص ١٨٢ - ١٨٥.
- ٢١٢- المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٨٢ - ١٨٧.
- ٢١٣- المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٦٨، ٢٦٦.

- ٢١٤- المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٦٦ - ٢٦٨؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ٧، ص ٩٠؛ الداوودي، طبقات، ج ٢، ص ٧٢ - ٧٣.
- ٢١٥- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج ٥، ص ٢٦٩، ٢٦٨.
- ٢١٦- المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٧٢.
- ٢١٧- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢ ص ١٨٢؛ عياض ج ٤ ص ٢٩٦.
- ٢١٨- العيون والحدائق، ج ٤ قسم ١، ص ١٥٣؛ الصولي، أخبار الراضى والمتقى، ص ٧٢؛ الصفدى، الوافى بالوفيات، ج ٣، ص ٣٤٥، ابن طولون، قضاة دمشق، ص ٣٣.
- ٢١٩- وكيع، أخبار القضاة، ج ٢، ص ١٨١.
- ٢٢٠- عبد الوهاب بن على السبكي (١٣٧٠/٧٧١)، طبقات الشافعى، القاهرة ١٩٦٦، ج ٣ ص ١٨٩.
- ٢٢١- الصفدى، نكت، ص ٢٢٦.
- ٢٢٢- عمران بن حطان بن ظبيان السدوسى رأس عقدة الصفرية وخطيبهم وشاعرهم، كان محدثاً، ألحق بالشرأة وظل مشرداً حتى مات سنة ٨٤هـ/٧٠٢م أنظر: الزركلى، الأعلام، ج ٥، ص ٢٣٣.